

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

التمويل البديل

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2021

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

4	مقدمة
4	أولاً: أهمية التمويل البديل في تعزيز الشمول المالي
7	ثانياً: تعريف التمويل البديل وخياراته
9	ثالثاً: إيجابيات وسلبيات التمويل بالأسهم مقابل الاستدانة
11	رابعاً: متطلبات للتمويل البديل والبنية التحتية للتمويل الرقمي: الفرص والتحديات
12	1. التوقيع الإلكتروني
12	2. الهوية الرقمية
13	3. نموذج اعرف عميلك الإلكتروني المبسط
14	4. المحفظة الإلكترونية الجوّالة
15	5. الوكلاء المصرفيون
16	خامساً: دور الثقافة الرقمية في تعزيز التمويل البديل
18	سادساً: حماية المعلومات الشخصية
20	سابعاً: دور مكاتب الاستعلام الائتماني في تشجيع التمويل البديل
21	1. البيانات البديلة
23	2. التقييم السيكومتري
23	ثامناً: سجل رهن الموجودات المنقولة
25	تاسعاً: المسؤولية الاجتماعية للشركات
26	الخلاصة والتوصيات

انعكس الانكماش الاقتصادي الناتج عن جائحة كورونا بشكل مباشر على القطاع المالي والمصرفي، مما أدى إلى انخفاض السيولة ورأس المال، وبالتالي عدم القدرة على تمويل الاقتصاد لا سيما القطاع الخاص وبالتحديد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى تمويل الاستهلاك والسكن. في هذا الإطار، وجب التنويه بمقررات بازل الجديدة التي فرضت متطلبات رقابية لكفاية رأس المال والسيولة، إضافة لمخصصات رأسمالية كافية تأخذ البعد النبوي حسب المعيار الدولي.

يشكو العالم العربي من تدني كبير في نسبة المستفيدين من القروض والتسهيلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض الرسمية، ويعتمدون أكثر على التمويل من جهات خارج القطاع الرسمي مثل الأهل والأصدقاء والتجار ومؤسسات أخرى حسب العديد من التقارير.

من هنا تبرز الحاجة إلى البحث عن التمويل البديل وتأتي شركات التقنيات المالية في أولويات المؤسسات المؤهلة للقيام بهذا الدور عبر خلق منصات إلكترونية قادرة على تغطية أوسع للمستثمرين والمقترضين في كافة الدول لسد فجوة التمويل التي نشهدها اليوم.

ولتتمكن تلك الشركات من تقديم خدماتها المالية يتوجب تحديث عمل مكاتب الاستعلام الائتماني التي يمكن أن تؤمن المعلومات الائتمانية المطلوبة لتلك الشركات لتخفيف مخاطر التمويل عبر مكننة آلية ولوج الأفراد والمؤسسات على المنصة من خلال تأمين التوقيع الإلكتروني، والهوية الإلكترونية، ونموذج اعرف عميلك الإلكتروني.

أولاً: أهمية التمويل البديل في تعزيز الشمول المالي

يشمل التمويل البديل مجموعة واسعة من الحلول المالية، أبرزها التمويل الجماعي، والإقراض من الند للند، والترميز. لتحديد التمويل البديل بدقة، يجب علينا أن ننظر في كيفية تطور المصطلح والحلول مع مرور الوقت لإدخال

¹ تشكر أمانة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مصرف لبنان على إعداد مسودة هذه الورقة.

مجموعة فرعية منه في الوقت الحاضر، يشار إليها باسم "حلول التمويل البديل للعصر الجديد". وقد شهدت أوائل العقد من القرن الحادي والعشرين، التي أطلق عليها بالعامية اسم "عصر الإقراض متناهي الصغر والإقراض من نظير إلى نظير"، ظهور منصات مثل "كيفا وزوبا وبروسبر". وتقوم هذه المنصات على مبدأ السماح للأفراد بالإقراض والاقتراض فيما بينهم والسعي للحصول على دعم الجمهور من خلال التبرع بمبالغ صغيرة من المال.

مع تطور الشبكة الإلكترونية وظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008، أدخلت منصات مثل "إنديغو وكيك ستارتر" فرصاً جديدة للحصول على أموال من المستثمرين لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في حلول التمويل البديل وبات ينمو بشكل سريع وتوسعي. من المتوقع أن يصل حجم التمويل الجماعي إلى 142 مليار دولار أميركي عام 2022 وفق تقرير "Global Crowdfunding Market".

ويمكن أن يتسم الصعود السريع للتمويل البديل بالزيادات الهائلة في:

- غير الوصول إلى الشبكة الإلكترونية وغيره من الموارد الرقمية الطريقة التي انخرط بها المستهلكون مع المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات على حد سواء.
- قدرة المقرضين أو المستثمرين البديلين على سد ثغرة في السوق، أنشأتها المصارف وغيرها من المؤسسات المالية التقليدية: من الأمثلة التقليدية على ذلك فجوة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي جلبتها المصارف التقليدية من خلال تصنيف تقديم الائتمان إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها بالغة الخطورة، وبالتالي، الانسحاب من هذه الأعمال وتجنبها؛
- الأزمة المالية العالمية لعام 2008: حدث فقدان شبه ملموس في الثقة في المؤسسات المالية التقليدية، من خلال الآثار التي لحقت بعد ذلك بالأشخاص والكيانات المتضررين؛

• تطوير وفرض قيود تنظيمية: تعتبر هذه القيود التنظيمية صارمة وتقييدية ومعقدة ووقائية وغير ملائمة على نحو كاف لغرض تيسير ما يلزم من خدمات على نحو فعال وكاف. وعلى الصعيد العالمي، من المقبول أن تلعب مستويات التقنيات الأعلى دوراً رئيسياً في تطور نماذج التمويل البديلة الجديدة والعصرية الجديدة، وبالتالي، فإن بعض المصادر تحدد حلول التمويل البديلة الأحدث في العصر بأنها حلول مالية قائمة على التقنيات، تخدم على نطاق واسع المستهلكين والأعمال التجارية، لا سيما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تجسد التقنيات المالية مجموعة جديدة أكثر تجريباً وتطلعاً للحلول، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات جميع أنواع وأحجام المؤسسات، وتلبي احتياجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المقام الأول؛ وتساعد على توسيع نطاق حصولهم على التمويل الذي تشتد الحاجة إليه. وقد أدى هذا، إلى جانب العوامل المفصلة الواردة أدناه، إلى الظهور السريع لحلول التقنيات المالية، مثل الإقراض من الند للند، والتمويل الجماعي، والتميز باعتبارها حلول مالية بديلة قابلة للتطبيق، مما يوفر زيادة توافر البيانات، وزيادة الدعم التنظيمي والحوكمة والإشراف، وتعزيز فهم أفضل الممارسات والسياسات العالمية الناشئة واعتمادها وتنفيذها.

إضافة إلى ذلك، تقدم حلول التقنيات المالية مجموعة من الوظائف والميزات، يمكن أن توفر الخدمات على مدار الساعة وهي أسهل وأقل تكلفة وأكثر كفاءة للإعداد والتكوين والاستخدام. وقد جعل صعودها الخيارات المالية للمنظمات أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، بما في ذلك قدرة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على اللجوء إلى حلول التمويل البديلة التي تستخدم الشبكة الإلكترونية لتلبية احتياجاتها التمويلية. وقد أظهرت حلول التقنيات المالية الناشئة أن التقنيات والرقمنة يمكن أن تؤدي إلى شفافية أفضل، وخفض تكاليف المعاملات من خلال القضاء على العديد من الوسطاء اللازمين لتسهيل المعاملات المالية، وخفض تكلفة التمويل، وبالتالي جعل الخدمات المالية أكثر شمولاً.

تستخدم كافة الجهات في هذا المجال تقنيات إضافية متكاملة ومتطورة في تشكيلها وتصميمها، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وغيرها لتعزيز جميع الفوائد المذكورة أعلاه، لا سيما في تحسين الشمول المالي وفرص الحصول على التمويل للأفراد، وفقا للمعايير المالية التقليدية. ويمكن رؤية هذه الحقيقة من خلال انفجار أسواق إقراض أكثر تطورا من الند للند ونظم الدفع البديلة على الشبكة الإلكترونية التي اخترقت العديد من بيئات الأعمال في العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، لخلق منتجات مالية يسهل الوصول إليها، فضلا عن زيادة الشفافية والقدرة التنافسية من حيث التكلفة.

اعتبارا من عام 2017، كان قطاع التقنيات المالية قد أدى إلى تراجع أعمال حوالي 88 في المائة من المؤسسات المالية الحالية وباتت تخاف من خسارة حصتها السوقية لمصلحة شركات التقنيات المالية. ويبدو هذا التخوف في محله، نظراً للتراجع الذي شهدته المؤسسات المالية قبل ذلك ومنذ العام 2017. وقد تم تحويل جزء لا يستهان به من العمليات المالية إلى شركات التقنيات المالية، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وتسعى معظم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل البديل لتخفيف الأعباء المختلفة وتلبية حاجتها التمويلية بشكل كاف، على النحو المناسب الخاص بهم.

ثانياً: تعريف التمويل البديل وخياراته

يتمثل التمويل البديل في الحصول على التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وحتى للأفراد من خارج القروض المصرفية التقليدية لتأمين رأس المال التشغيلي. العديد من هذه المصادر البديلة موجودة على الشبكة الإلكترونية، وتبحث المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلك هذا الطريق للتمويل إذا تم رفض الحصول على قروض. نعرض فيما يلي أفضل الخيارات للتمويل البديل.

- **صناديق الإقراض الخاصة:** تعمل صناديق الإقراض الخاصة بالأعمال التجارية الصغيرة كبديل للقروض المصرفية. وتُخصص هذه القروض والأموال للأعمال التجارية الصغيرة وأصحاب المشاريع. وعادةً ما تقدم هذه الصناديق شروطاً أكثر

جاذبية، التي يمكن أن تكون مفيدة للشركات الناشئة. مع هذه الأشكال من القروض، من المهم أن يكون لصاحب المشروع خطة عمل صلبة قبل تقديم طلب الحصول على القرض.

- **المنح:** المساعدة المالية التي تمنحها الدولة تمثل مبلغ محدد من المال يُعطى لمقدم الطلب الذي يظهر فرصة واعدة للنجاح. ولأن المنح هي أموال تُمنح بدلاً من مجرد اقترضها، فإنها أكثر قدرة على المنافسة في السوق لتدني كلفتها.

- **مقرضي التقنيات المالية:** إن ظهور مقرضي التقنيات المالية مؤخراً بمثابة طريق تمويل بديل مفيد. وعادة ما يقدم هؤلاء المقرضون قروضاً صغيرة الحجم، وخيارات انتمائية، وتحديات أقل أمام المستفيدين، ويعملون من خلال الشبكة الإلكترونية، ولكن الأهمية تكمن في القيام بالبحث عنها لأن كل خيار لديه مجموعة خاصة من الفوائد والتحديات. مع التقنيات المالية، يمكن للشركات الاستفادة من توسيع خياراتها المالية، والمحاسبة الآلية، والمدفوعات عبر الشبكة الإلكترونية.

- **التمويل الجماعي:** التمويل الجماعي له فوائد عديدة، ولكن يجب الانتباه إلى الاختلاف بين المواقع الإلكترونية لهذا النوع من التمويل لأن بعضها يسمح بالتمويل لفترة محدودة فقط، وبعضها يتطلب تحقيق الهدف لتلقي أي أموال والبعض الآخر هو بمثابة مواقع للمجتمع للمدى الطويل. وعليه يجب التأكد من فهم كل التفاصيل قبل الحصول على التمويل.

- **الإقراض من نظير إلى نظير:** يشار أيضاً إلى الإقراض من نظير إلى نظير على أنه الإقراض الاجتماعي الذي يسمح أساساً للأفراد بالاقتراض والإقراض من وإلى بعضهم البعض. هناك العديد من المنصات عبر الشبكة الإلكترونية التي تعمل كخدمات الترويج للربط مع المستثمرين للحصول على الأموال أو الوصول إلى مجتمع من الأفراد المهتمين بالاستثمار. هذا الشكل من التمويل

يميل إلى أن يكون أكثر فائدة للشركات الناشئة التي تتطلع إلى النمو والتوسع.

- **رأس المال الاستثماري:** الاستثمار والاستثماري الملائكي (Angel Investor) هي الأفراد أو الشركات التي هي على استعداد لضخ الأموال في الشركات الناشئة. وعادة ما يبحثون عن عائد أو حصة من النشاط التجاري. هذا النوع من التمويل ينطبق عادة على صناعات محددة، مثل التقنيات الطبية، أو تقنيات الخدمات السياحية، وغيرها.

- **مسابقات الملعب:** هو خيار تمويل مهياً للشركات الناشئة أو تلك التي تعمل داخل حاضنة. عادةً ما تتطلب أن تكون متواجداً داخل منطقة معينة، أو أن تكون في مرحلة دخل محددة، أو أن تكون جزءاً من مجموعة من رواد الأعمال.

ثالثاً: إيجابيات وسلبيات التمويل بالأسهم مقابل الاستدانة

لا يقتصر عمل المنصة المقترحة للتمويل البديل على الاستدانة، وإنما يمكن إضافة خدمة التمويل بالأسهم (Equity Financing) مما يعزز عملها ويخلق فرص أشمل للتمويل.

- إيجابيات الاستدانة

- عدم السيطرة والملكية على موجودات العميل، وبالتالي يمكنه اتخاذ جميع القرارات، والحفاظ على جميع الأرباح المحققة.
- يمكن للعميل الاستدانة وفق حاجته فقط، وبالتالي فإن استخدام الديون يمكن أن يكون في نهاية المطاف أرخص بكثير.
- الإيرادات التي يتوقعها المقرض (الدائن) على أمواله محددة بوضوح، فهي ببساطة الفائدة على القرض، أما الأرباح التي تحققها الشركة فهي تعود للشركة فقط.

- سلبيات الاستدانة

- السداد في تواريخ محددة، مهما كن الوضع المالي للعميل، وبالتالي فإن المقرض سوف يظل ساعياً إلى استعادة أمواله، وهو ما قد يعني الاستيلاء على أصول الشركة والعميل في حال التعثر على السداد.
 - يمكن للمقرض أن يضع يده على الموجودات الشخصية لأصحاب الشركة.
 - شروط التمويل يمكن أن تتغير مع مرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية.
 - تؤثر المديونية المرتفعة سلباً على الربحية والتقييم والملاءة، أي ارتفاع حجم المديونية قد يؤدي إلى انخفاض قيمة أسهم الشركة.
 - تمويل الديون قد يكون من الصعب الحصول عليه، وخاصة بالنسبة لشركة ناشئة، إذ تفضل المصارف عموماً عدم إقراض الأموال للمشاريع المرتفعة الخطورة، والشركات الناشئة هي بحكم تعريفها شديدة الخطورة.
- التمويل بالأسهم هو نوع من التمويل بتملك رأس المال في حقوق الملكية في الشركة. ويكون ذلك في شكل اكتتاب عام. لا توجد دفعات ثابتة يجب سدادها. بدلاً من ذلك، يحصل مستثمرو الأسهم على نسبة مئوية من الأرباح، وفقاً لحصتهم في الشركة.

- إيجابيات التمويل بالأسهم

- القدرة على استقطاب مبالغ نقدية أكثر بكثير من الاستدانة وحدها. وهذا لا يعني فقط القدرة على التمويل أو الاستمرار، ولكن القدرة على التوسع في مجال العمل إلى أقصى إمكاناته.
- إذا لم تحقق الشركة أرباحاً لا توزع الأرباح، كما ليس هنالك خدمة للدين، وهو ما يمكن رواد الأعمال من اتخاذ قرارات أكثر حكمة.

- استقطاب شركاء وخبرات جديدة، الأمر الذي يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في الشركة. من ناحية أخرى يمكن للشركاء الجيدين تأمين ديون أكثر جاذبية في وقت لاحق.
- بيع ملكية جزئية من الشركة للمستثمرين، فإذا فشل العمل، توزع الخسائر بين المساهمين كل بحسب حصته.

- سلبيات التمويل بالأسهم

- فقدان السيطرة على قرار الشركة، إذ يمكن أن يؤدي دخول مساهمين جدد إلى التخلي عن السيطرة على صنع القرار، مما قد يؤثر على سير عمل الشركة.
- نسبة الملكية المخفضة أيضا لا توجب فقط تقسيم الأرباح، إنما في بعض الحالات، قد يحق لبعض المستثمرين الحصول على عوائد الأرباح قبل أن يتمكن المؤسسون من الحصول على أي من تلك الأرباح.
- الوقت والجهد الذي يستغرقه جذب المستثمرين، إذ يمكن أن يكون جمع الأموال للأسهم أكثر صعوبة من الاقتراض.
- يضع المستثمرون أموالهم في الشركات لأنهم يتوقعون أن يحصلوا على إيرادات على توظيفاتهم، وإذا لم يحصلوا على تلك الإيرادات سوف يتدخلون في سير عمل الشركة.
- حتى لو حقق المستثمرون أرباحاً، قد يعتقدون أنه يمكنهم الحصول على المزيد.

رابعاً: متطلبات التمويل البديل والبنية التحتية للتمويل الرقمي: الفرص والتحديات

قبل البدء بأي مبادرة يجب تحضير البنية التحتية: بداية نحتاج إلى ثلاث أمور أساسية ليتمكن كل من المستثمر وطالب التمويل من الولوج إلكترونياً إلى المنصة:

1. التوقيع الرقمي

يمثل التوقيع الرقمي مخطط رياضي للتحقق من صحة الرسائل أو الوثائق الرقمية. وهو يعطي المتلقي سبباً قوياً جداً للاعتقاد بأن الرسالة تم إنشاؤها من قبل مرسل معروف، وأن الرسالة لم تتغير أثناء النقل.

تعد التوقيعات الرقمية عنصراً قياسياً لمعظم مجموعات بروتوكولات التشفير، وهي شائعة الاستخدام لتوزيع البرامج، والمعاملات المالية، وبرامج إدارة العقود، وفي حالات أخرى حيث يكون من المهم اكتشاف التزوير أو التلاعب.

كثيراً ما تستخدم التوقيعات الرقمية لتنفيذ المعاملات الإلكترونية، التي تشمل أي بيانات إلكترونية تحمل توقيعاً. وفي كثير من الحالات، توفر هذه التوقيعات الرقمية طبقة من التحقق من الصحة والأمان للرسائل المرسلة عبر قناة غير آمنة يتم تنفيذها بشكل صحيح، مما يعطي المتلقي سبباً للاعتقاد بأن الرسالة تم إرسالها من قبل المرسل المطالب به.

تشبه التوقيعات الرقمية التوقيعات التقليدية المكتوبة بخط اليد من جوانب عديدة، ولكن من الصعب تزوير التوقيعات الرقمية المنفذة على نحو سليم أكثر صعوبة من النوع المكتوب بخط اليد. وتستند مخططات التوقيع الرقمية إلى التشفير والتوثيق من طرف ثالث، ويجب تنفيذها بشكل صحيح لكي تكون فعّالة. كما يمكن أن توفر التوقيعات الرقمية عدم التنصل، مما يعني أن الموقع لا يمكنه أن يدعي أنه لم يوقع على رسالة، بينما يدعي أيضاً أن مفتاحه الخاص لا يزال سرياً.

2. الهوية الرقمية

تساهم الهوية الرقمية في تحسين العمل المصرفي، وبالتالي لابد من إنشاء مشروع متكامل لدعم قانون إلكتروني جديد، بهدف تأمين سلامة المعاملات الرقمية والأمان والمحافظة على ثقة عملاء القطاع المصرفي سعياً لنمو مستدام وذلك من خلال تأثيره على النقاط التالية:

- تعزيز العلاقة مع المغتربين الذين يحولون سنوياً الأموال إلى بلدانهم.
- وصول الشمول المالي الرقمي إلى من لا يتعاملون مع البنوك.

- تحقيق المحاسبة والإدارة الرشيدة.
- الحدّ من الجريمة الإلكترونية.
- الالتزام بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وبالامتثال في مكافحة تبييض الأموال.
- تعزيز اقتصاد المعرفة لارتباطها بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو والتميز.

3. نموذج اعرف عميلك الإلكتروني المبسط

إن موافقة الجهات الناظمة على اعتماد إجراءات العناية المبسّطة للتعرف على العميل من خلال نموذج "اعرف عميلك" الإلكتروني، له أثره الايجابي المباشر، إذ إن الحسابات المصرفية "المبسّطة" التي تمنح لهذا العميل لها تأثير كبير على الشمول المالي. فالحسابات التي يُحدّد سقف رصيدها وتوضع قيود على القيمة التراكمية لعملياتها و/أو القنوات للوصول الى أموالها، هي حسابات تخفّف من مخاطر تبييض الأموال وتقدّم منتجات يكون الوصول إليها أسهل. من هذا المنطلق، وضعت دول عديدة قواعد تتيح فتح "حسابات مبسّطة" تستهدف على الأخص الفئات المنخفضة الدخل والمستبعدة. وترتكز إجراءات العناية الواجبة المبسّطة على المعايير أدناه التي تختلف بحسب مستوى معرفة العميل من خلال نموذج اعرف عميلك الإلكتروني، وبالتالي ينبغي إدراج عدّة معايير:

- القيمة القصوى للعمليات الشهرية
- سقف الرصيد المسموح
- المعلومات المطلوبة من العميل لفتح حساب مصرفي
- المتطلبات لجهة المستندات الرقمية والورقية
- متطلبات فتح الحساب من حيث مقابلة العميل وجها لوجه
- سبل الوصول الى الأموال (القنوات المختلفة للمصرف)

4. المحفظة الإلكترونية الجواله

أصبحت عمليات الدفع الإلكترونية وسيلة أسرع وأكثر فعالية وأقل كلفة لتعزيز الوصول إلى خدمات مالية أشمل.

يقدم تشجيع ودعم الجهات الرقابية لفكرة إطلاق المحفظة الإلكترونية الجواله الوظائف والمنافع التالية:

أ. السرعة والسهولة

- من السهل البدء بتحميل التطبيق وإنشاء هوية/كلمة مرور للمستخدم (أو تسجيل دخول موحد إلى جميع التطبيقات المصرفية الأخرى).
- إزالة الحاجة إلى حمل محفظة حقيقية غير إلكترونية.
- تتبّع حركة جميع حساباتك المصرفية وبطاقاتك الائتمانية من مكان واحد، عوضاً عن حمل محفظة مليئة بالبطاقات وتتبع كل منها على حدة.

ب. العمليات من شخص لشخص أو من شخص لمؤسسة

- إرسال واستلام النقود بسرعة وسهولة
- لا رسوم على عمليات التحويل مهما كان المكان والزمان

ت. عمليات الدفع

- السماح للعملاء بالتحكم بأموالهم من أي جهاز إلكتروني
- إمكانية الشراء عبر الشبكة الإلكترونية أو في المتاجر
- الخدمات المالية (إيداع الأموال تسديدا للقروض، التأمين...)
- تسديد جميع المدفوعات الشخصية
- تسديد جميع الفواتير

ث. النقود الإلكترونية

- تخزين النقود الإلكترونية في المحفظة الإلكترونية
- الإيداع والسحب لدى فروع المصارف وأي وكلاء مصرفيين معتمدين من قبل المصرف المركزي

ج. إدارة الأموال الشخصية

- إن إدارة الأموال الشخصية تحتّ على الالتزام بين أصحاب الحسابات والمؤسسات المالية
- تساعد العملاء في استيعاب وضعهم المالي وتسهّل اتخاذ القرارات المالية
- تعرض إعلانات ترويجية تؤكد الالتزام تجاه العميل

ح. المكافآت

- التفاعل مع عملائك عبر تقديم النقاط والمكافآت ضمن التطبيق الإلكتروني

خ. تمكين المرأة الاقتصادي

- يمكن للمدفوعات الإلكترونية أن تساعد على رفع التحديات التي تواجهها النساء أمام الشمول المالي والمشاركة الاقتصادية

5. الوكلاء المصرفيون

يوماً بعد يوم تتبلور فكرة وجوب تبني الجهات الرقابية لفكرة استعانة المصارف والمؤسسات المالية بوكلاء مصرفيين (مثل مكاتب البريد) لتأمين وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية، حيث لا تتواجد فروع للمصارف وذلك بطريقة أسرع، أسهل وأشمل: ونذكر على سبيل المثال بعض هذه الخدمات:

- الإيداع والسحب من المحفظة الإلكترونية
- عملية التسجيل في المحفظة

- فتح حساب (مستندات الحساب مرسله و موافق عليها من المصرف)
- أي خدمة أخرى من شأنها تعزيز الشمول المالي (مع الإشارة الى ضرورة أن تحصل جميع الخدمات/التطبيقات المقدمة على موافقة الجهات الرقابية)

خامساً: دور الثقافة الرقمية في تعزيز التمويل البديل

يفترض في برامج الثقافة الرقمية أن تدعم الشباب لتعميق إدراكهم لتلك الاحتياجات والتحديات، ولتزويدهم بالأدوات والمعرفة والشبكات والمساندة اللازمة لإطلاق مبادرات اجتماعية مستدامة تولّد تغييراً إيجابياً.

يطوّر الشباب طريقة تفكير وتواصل تليق برواد الأعمال، فضلاً عن قدرة العمل كفريق واتخاذ القرارات ومهارات رقمية. فلمبادراتهم آثار متعاقبة على الفرص المتاحة أمامهم وأمام سواهم، ممّا يخلق وظائف ومؤسسات جديدة ويؤدي إلى تغيير اقتصادي واجتماعي مستدام ويؤلد مجتمعات قادرة على التحمل والتغيير.

يجب أن تكون برامج الثقافة الرقمية وثيقة الصلة بالمؤسسات التربوية، بما فيها مراكز ومدارس المجتمع المحلي، وذلك لدمج التقنيات في النظم التربوية وتغيير طريقة التفاعل بين الأساتذة والتلاميذ. فهذا الأمر ينشر الثقافة الرقمية بين المعلمين وينشئ الأدوات والحلول المناسبة ويتيح وصول التقنيات في الصفوف.

مع الإشارة إلى أن البرامج التعليمية الحالية في لبنان تلاحظ منذ سنوات مادة الكمبيوتر للمرحلة المتوسطة والثانوية، وتجري سنوياً مباريات بين الثانويات الرسمية حول تلك المادة. وقد لعبت الثقافة الرقمية دوراً مهماً في التعليم عن بعد بزمّن جائحة كورونا في جميع الدول العربية.

الغاية من البرنامج هي حشد قدرات الشباب للاستفادة من تطور التقنيات عن طريق:

- دعم الشباب الذين يتمتعون بمهارات قيادية لتغيير النظام التربوي بواسطة التقنيات التربوية.

- تطوير المهارات الريادية الرقمية لدى الشباب، بما فيهم اللاجئين.
- دعم متخرجي المعاهد والجامعات ليصبحوا من المبتكرين الاجتماعيين الذين يطبقون حلولاً رقمية بهدف التغلب على التحديات المجتمعية.

بفضل هذه البرامج، يطور الأساتذة مهارات في تقنيات المعلومات والاتصالات، والمواطنة الرقمية، وما شابه ذلك، ويكسبون بالتالي الثقة اللازمة لخلق بيئة غنية تقنياً تضمن التعلم الأمثل للطلاب.

يجب أن يستفيد من هذا البرنامج الشباب المقيمون في مناطق النزاع، وذلك من خلال شبكة مختبرات الابتكار، وان يضمّ معاً القطاع الخاص والقطاع التربوي والقطاع العام وصولاً إلى تعزيز الابتكار الرقمي.

إن مشاركة الشباب في هذه البرامج تمكّنهم من إطلاق مبادراتهم الرقمية كمؤسسة أعمال أو شركة اجتماعية مستدامة. يجب أن يستعمل البرنامج أيضاً مع متخرجي المعاهد والجامعات المتحمسين للمباشرة بعملهم أو إطلاق مبادراتهم، ما يوفر لهم وسيلة عيش ويؤثر أيضاً بشكل إيجابي على مجتمعهم. إن المبتكرين الاجتماعيين يستخدمون مقاربة تصميمية مركزة على الإنسان لتطوير نموذج أولي وإطلاق ابتكار اجتماعي من شأنه تسوية التحديات المجتمعية.

كذلك، يفترض في هذا البرنامج أن يدعم البيئة الاجتماعية لرواد الأعمال، توصلًا لحلول لبعض المشاكل الاجتماعية الأكثر تعقيداً في المنطقة.

ولتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي والبنية التحتية التي يوفرها، ينبغي بناء نظام إيكولوجي متكامل لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات يركز بالدرجة الأولى على بناء النظام الإيكولوجي للمواهب التقنية ويعنى بتوفير الرعاية اللازمة لها. والجيد في الأمر أن الشباب يشكلون غالبية السكان، وهذه ميزة بالغة الأهمية توفر للعالم العربي إمكانات كبيرة ليس لإنجاز التحول الرقمي فحسب، وإنما لتدريب جيل جديد من قادة تقنيات المعلومات والاتصالات الذين سيتسلمون زمام أمور التنمية والتطوير المستقبلي بالاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة ووضعها في خدمة شعوبهم.

أخيراً، لا شك في أن تسخير الإمكانيات التقنية الكبيرة التي يتمتع بها الشباب العربي من خلال توفير التدريب المناسب لتنمية مهاراتهم وصقل خبراتهم، لن يساهم في تحقيق أهداف التحول الرقمي في العالم العربي فحسب، بل سيفتح آفاقاً جديدةً نحو مستقبل مشرق وأكثر اتصالاً.

سادساً: حماية المعلومات الشخصية

ترتبط حماية المستهلك بالتحديات الراهنة التي تفرضها ظاهرة العولمة المتسارعة، ذات الآثار السالبة في غالب الأحيان على المستهلك العربي، معرضة سلامته وصحته ومصالحه المادية للمخاطر، مما يتطلب الحيلة والحذر، والبحث الجاد في الآليات التي تكفل له حق الحماية، وتحافظ على حقوقه، وتملكه مهارات كشف الغش والخداع التسويقي الذي يمكن أن يمارس عليه.

إن موضوع حماية المستهلك في القطاع المصرفي والمالي شهد انتباهاً عالمياً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008، فمنذ عام 2005 بدأ البنك الدولي بإجراء تقييم لعدد من الدول حول مدى تطبيقها للممارسات العالمية الفضلى لحماية العملاء المصرفيين كما وضع خطط عمل وبرامج تطبيقية للعديد من الدول بالإضافة إلى منح قروض إلى هذه الدول لتطوير موضوع حماية العملاء وتوعيتهم وتنقيفهم. في تشرين أول 2011 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ حول حماية العملاء المصرفيين بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي وبطلب من مجموعة دول العشرين ومحافظي المصارف المركزيّة. في العام 2012 أصدر البنك الدولي تقريراً حول أفضل الممارسات لحماية المستهلك.

تتوزع المبادئ وأفضل الممارسات لحماية العميل في القطاع المصرفي على عدة محاور وهي التالية:

- الإطار القانوني
- الجهة الإشرافية
- التعامل العادل
- الإفصاح

- التعليم المالي
- التسليف المسؤول
- معالجة الشكاوى

إن تفعيل وتعزيز حماية العملاء في القطاع المصرفي يساهم في:

- إرساء استقرار طويل الأمد في النظام المصرفي والمالي
 - بناء الثقة بين المؤسسات المصرفية والمتعاملين
 - معالجة عدم التوازن بين مقدم الخدمة أو المنتج المالي وبين العملاء
 - تعزيز الشفافية والإفصاح، مما يساعد في تطوير الأسواق المالية
 - تشجيع دخول متعاملين إضافيين في الأسواق المالية، مما يساهم في تفعيل الشمول المالي
- إن الأهداف المرجوة من إصدار قوانين أو تعاميم متعلقة بحماية المستهلك في القطاع المصرفي هي التالية:
- تعزيز الشفافية في التعامل بين المصارف/المؤسسات المالية والعملاء
 - تعزيز مبدأ التعامل العادل مع العملاء والاهتمام بحاجاتهم المشروعة
 - خلق ثقافة جديدة من السلوك المهني حول التعامل مع العميل
 - تمكين العملاء من تقديم المراجعات والاقتراحات
 - تفعيل معالجة مراجعات العملاء بطريقة مهنية وسريعة
 - تمكين العملاء من معرفة حقوقهم وواجباتهم وإجراء المقارنات بين العروض المقدمة
 - تحديد التحديات التي يتعرض لها العميل عبر رصد ومراقبة السوق

من الأسباب التي تستوجب الاهتمام بحماية المستهلك في القطاع المصرفي هي ارتفاع عدد العملاء في قطاعي الخدمات المالية والمصرفية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وزيادة التعقيدات وعدم الشفافية في المنتجات المالية المقدمّة، وخاصة في المنتجات والخدمات المبتكرة، إضافةً الى توسّع الهوة في المعرفة وفهم المنتجات الماليّة بين مقدّمي الخدمات المالية والمصرفية وبين العملاء، إضافة الى عدم التوازن بينهما.

بناءً على ما تقدم يتوجب على الدول القيام أولاً بما يلي:

- إعداد وإصدار قانون يتعلّق بحماية المستهلك في القطاع المصرفي والمالي.
- تحديد الجهة التي تشرف على حسن تطبيق هذا القانون، وتحديد صلاحيات هذه الجهة ودورها وتأمين ما يلزم لها للقيام بهذه المهمة.

سابعاً: دور مكاتب الاستعلام الائتماني في تشجيع التمويل البديل

هدف مكاتب الاستعلام الائتماني جمع البيانات التاريخية بهدف المراقبة وخفض المخاطر النظامية في القطاعين المصرفي والمالي. فقد أصبحت المعلومات المجمعّة من قبل مكاتب الاستعلام الخاصة والعامة مصدر اساسي وموثوق مرتبط تماماً بفعالية وظائف مراقبة المخاطر التالية:

- مراقبة تركيز المخاطر
- مراقبة حسن استعمال التقارير الائتمانية
- مراقبة مستوى استنادة الزبائن
- تقييم تطور المخاطر الائتمانية ضمن القطاعات والصناعات والمناطق الجغرافية المختلفة
- التحقق من فعالية المصارف بتحديد المخاطر الائتمانية عبر مقارنة الديون المتعثرة للعملاء المستدينين من عدة مصارف.

لماذا يجب الاهتمام بأنظمة المعلومات الائتمانية؟

1- لأن تبادل المعلومات المطوّرة بشكل أفضل والموثّقة منذ زمن بين الوسطاء الماليين:

- عادة ما يحسّن توافر الائتمانيات في الاقتصاد
 - يؤدي إلى تخصيص أفضل للائتمانيات
- 2- لأن عدم تبادل المعلومات بشكل غير مناسب بين الوسطاء الماليين:
- سوف يسمح للعديد من الأفراد أو الشركات بالاقتراض المفرط.
 - سوف يصعب كثيراً على البنوك التمييز بين المقترضين "الجيدين" و"السيئين".
- 3- لأن الافتقار إلى نظام معلومات ائتمانية فعال قد يؤدي إلى اختفاء المعلومات الخاصة بالخلفية الائتمانية للمقترضين، إضافة إلى المعلومات حول مقرضهم السابقين.
- 4- لأن مراقبي وواضعي أنظمة المصارف يطالبون أكثر وأكثر ببيانات ذات جودة كبيرة لرصد مخاطر الائتمان بفعالية أكبر في المؤسسات المالية موضع المراقبة.
- 5 - من هنا، يبرز تحديث سجلات المعلومات الائتمانية كمفتاح أساسي لتحسين سير الأعمال في النظام المالي والحفاظ على التنمية الاقتصادية.
- كما يمكن لمكاتب الاستعلام الائتماني تغطية المعلومات المتوفرة على سجل رهن الموجودات المنقولة، وبالتالي تمكين تلك المنصات من احتساب المخاطر الائتمانية وتوقعات التعثر لكل مقترض وفقاً لمعايير احتساب المخاطر المعتمدة دولياً.

1. البيانات البديلة

تستخدم تلك البيانات عند عدم توفر معلومات لدى مكاتب الاستعلام عن العميل لعدم حصوله سابقاً على أي نوع من التسهيلات الائتمانية. وهي البيانات التي توفر "معلومات مالية إضافية عن المستهلكين أو معلومات أخرى ذات طاقة تنبؤية"، وتتمثل هذه البيانات في فواتير الإصالة أو الهاتف المحمول، وعقود الإيجارات، وسجلات الأصول، حيث تعتبر البيانات البديلة أنها مجرد خدمة لوصف الطرق لجمع وتحليل البيانات على الجدارة الائتمانية والتي هي البديل للأساليب التقليدية، وهي بمثابة قاعدة بيانات تحلل صوراً ومحتوى مشاركات المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات أخرى من البيانات

الغامضة التي يتم تجميعها وتحليلها وتحويلها الى بيانات قابلة للتداول واستخدامها في القرارات الائتمانية.

ويمكن تعريف البيانات البديلة بأنها البيانات التي لا يمكن تخزينها أو معالجتها باستخدام قواعد البيانات التقليدية نظراً لكبر حجمها وتعدد مصادرها وقد تم تحديد نوعين من البيانات البديلة وهي:

1- بيانات منظمة :

- البيانات الخاصة بالعملاء والمتمثلة بدفعات المرافق العامة، والهاتف المحمول.
- البيانات الخاصة بالعملاء والمتمثلة بدفعات الايجارات والضرائب.
- البيانات الخاصة بالتمويلات الجماعية، والتأجير والتأمين.
- البيانات الخاصة عن المعاملات التي يقوم بها العملاء من خلال منصات الإقراض، وحجم المبيعات.
- البيانات الخاصة بالعملاء والمعاملات التي يقومون بها من خلال المعاملات الإلكترونية سواء دفع فواتير أو مشتريات من خلال هذه المواقع.
- البيانات الخاصة بالعملاء والمتمثلة بالتدفقات النقدية التجارية، مثل تاريخ الشحن، وبوليصة الشحن.
- البيانات الخاصة بالعملاء والواردة من جهات أخرى مثل الإعانات الحكومية، المعاشات التقاعدية، والحوالات المحلية والعابرة للحدود.

2- البيانات غير المنظمة :

وهي كل ما لا يمكن تصنيفه بسهولة كالصور والرسوم البيانية، ومقاطع الفيديو، وصفحات الويب، والعروض التقديمية، ورسائل البريد الإلكتروني، والتغريدات، ومنشورات الفيس بوك، ورسائل

الدردشة، وغيرها من البيانات، ورغم أن هذه الأنواع من الملفات لها هيكل داخلي يخصها، لكنها تعتبر "غير منظمة" لأن بياناتها لا تتسق تماما كقاعدة بيانات.

2. التقييم السيكومتري

إضافة للبيانات البديلة يمكن لمكاتب الاستعلام الائتماني استخدام طريقة أخرى لتقييم سمات الشخصية للعميل هي عبر استخدام التقييم الائتماني السيكومتري وهو نموذج قائم على سمات الشخصية وعلى غيرها من البيانات غير الائتمانية. يمكن تطبيقه على كافة الأفراد دون استثناء، لا سيما أولئك الذين ليس لديهم تاريخ ائتماني. يركز النموذج على استبيانات نفسانية لتقييم المخاطر، فيقيم روابط مع السلوك المالي، ويرتكز أيضا على استخدام الصورة في تقييم المخاطر (تسهيلا لمقدم الطلب الأقل تعلمًا)، ما يسمح للنظام التوقعي بتكوين صورة شاملة عن الشخصية. إنه وسيلة بديلة تؤمن المزيد من المعلومات بكلفة متدنية لقياس القدرات والسلوك والسمات الشخصية.

إن هذه الإختبارات مجتمعة تشكل أداة توقعية أفضل من الخبرة المهنية ومن التحصيل العلمي ومن نتائج المقابلات التي يقوم بها طالب القرض الذي أجريت معه المقابلة ومن تقييم نظرائه ومن التحقق الذي تجريه المؤسسة قبل منحه التسهيلات مع الجهات المرجعية المهنية المذكورة في طلبه.

من ناحية أخرى، موضوع استخدام شركات التقنيات المالية لمعلومات مكاتب الاستعلام الائتمانية تتطلب إنشاء بنى تحتية تأخذ في عين الاعتبار:

- القوانين التي تسمح بولوج تلك الشركات على قاعدة بيانات مكاتب الاستعلامات الائتمانية
- حماية المعلومات الشخصية
- آلية فعّالة للتبليغ عن الشكاوى.

ثامناً: سجل رهن الموجودات المنقولة

إن الهدف من إصدار قانون الضمانات العينية على الأموال المنقولة هو تسهيل الاقراض للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إن هذه

المؤسسات تفتقر للأموال غير المنقولة لاستخدامها كضمانة للحصول على التسهيلات بأنواعها، إضافة لعدم تمكنها من استخدام الأموال المنقولة لضمان قروضها لأن المخاطر التي يمكن أن يتحملها المقرضون بسبب قبول تلك الأموال المنقولة كضمانات غير مقبولة لهم بسبب الخلل في الإطار القانوني الناظم لعملية إنشاء الضمانات غير الحيازية في الأموال المنقولة وترتيب الأولويات بخصوصها والتنفيذ عليها (في معظم الدول العربية)، وفي ذات الوقت الخلل في الإطار المؤسسي الذي يحكم إشهار الحقوق في الأموال المنقولة. ونتيجة لذلك، فإن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعاني من الحصول على التمويل اللازم للبدء في مشاريعها وتشغيلها ونموها.

إن القطاع الخاص وبالتحديد قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يشكل أكثر من 90% من اقتصادات الدول العربية يعتبر المحرك الأساسي لتطويع الاقتصاد، ويعتبر الحصول على التمويل اللازم وقود ذلك المحرك؛ وبالتالي يعد غياب ذلك الوقود أحد أهم تحديات تنمية القطاع الخاص في تلك الدول. إن عدم قدرة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على استخدام موجوداتها المنقولة كضمانة هو أحد أهم أسباب صعوبة وصول الوقود لمحرك النمو.

نظام التسجيل

على قوانين الضمانات العينية على الأموال المنقولة إنشاء سجل مركزي ذو كفاءة عالية لتسجيل الإشعارات بوجود حقوق ضمانة على المال المنقول موضوع الضمانة. وإن تسجيل الإشعارات يخدم هدفين هما: (1) إعلام الغير باحتمال وجود حقوق على المال المنقول موضوع الضمانة و(2) ترتيب الأولوية حسب تاريخ ووقت التسجيل. وبعكس سجلات الأموال غير المنقولة، فإن السجل لا ينشئ حق الضمانة، فهو مجرد إعلان عن وجود ذلك الحق ويكون التسجيل على شكل إشعار دون أن يكون من مسؤولية أمين السجل أو ضمن سلطته التحقق من صحة أو دقة أو قانونية معلومات الإشعار.

على أن يتم التسجيل من قبل الجهة الدائنة بعد أخذ موافقة المدين صاحب الأموال المنقولة.

يجب أن تتضمن الإشعارات المقيدة في السجل فقط: (1) التعريف بالمدين و (2) اسم وعنوان الاتصال بالدائن المستفيد و(3) وصف عام أو محدد للمال موضوع الضمانة، وهو يتم دون طلب وثائق ثبوتية أو مراجعتها، كما أن البحث عن وجود التسجيل هو متاح للجمهور. إن نظام التسجيل هو نظام إلكتروني يسمح بالتسجيل السريع والحصول على المعلومات من أي مكان وفي أي وقت.

أما المعايير الدولية والقانونية للمعاملات المضمونة، فتتضمن المبادئ التالية:

- معالجة إشكال الأصول المنقولة والمصالح القانونية المتصلة والتعامل مع كل نوع من انواع هذه الاصول وفق خصوصية كل منها وصولا الى الموجودات الحالية والمستقبلية وهو ما يعتبر نوعا من المرونة التي تسمح بتأقلم الضمانات للحصول على الحقوق القانونية
- الاعلان او النشر وهو مصطلح «التسجيل» لضمان الشفافية المطلقة او ما يعرف بالسجل الاخطاري وهو لا يؤسس لحقوق وإنما يعطي علما بالترتيب والاتفاق القائم بين مختلف الاطراف اي المدين والدائن والضمانة،
- الاولويات التي يجب ان تركز على قوانين خصوصا في مرحلة الانفاذ لتوزيع الضمانات فيما بعد.
- التنفيذ الذي يجب ان يكون سريعا وفعالاً.

تاسعاً: المسؤولية الاجتماعية للشركات

في مواجهة تعدّد أوجه عدم المساواة ومخاطر التمييز والإقصاء الاجتماعي في مجتمع تعدّدي تثبت أنّ المسؤولية الاجتماعية للشركات المسؤولة باتت ضرورة ملحة خاصة أنّ الدول وحدها غير قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية بمجملها، والمنظمات غير الحكومية التي لا تملك الإمكانيات المالية الكافية غير قادرة على القيام بذلك منفردة، من هنا دور القطاع الخاص أن يتدخل ويوجّه الاقتصاد نحو العيش المتكامل بين مختلف فئات المجتمع.

ومع ذلك، فإنّ إدخال المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحديات تنفيذ المشروع تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لخصائص النظام الاقتصادي في هذه الدولة

ودور الأطراف المختلفة وديناميكية القطاعات المعنية التي تجعله ضمناً أقرب إلى نهج نظري معيّن تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تظهر الدراسات الرسمية وتؤكد الخبرة العملية أن وضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على المؤسسات، بدءاً من تحسين الأداء المالي إلى تحسين بيئة العمل وعلاقات أقوى مع الجمهور. ويمكن لاستراتيجية فعّالة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تقدم حلاً مربحاً للجميع أي للمشاريع والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

من هنا تحتاج الشركات إلى وضع رؤية للمسؤولية الاجتماعية كما وتنفيذها لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستفيد من قيمة الأعمال مع تحقيق توقعات أصحاب المصلحة.

ف لدى العديد من الشركات في المنطقة، إن لم يكن معظمها، مبادرات قائمة ذات أغراض اجتماعية وبيئية، ولكن أنشطتها لا تزال مستقلة ومبعثرة دون رؤية أو أهداف واضحة على المدى الطويل. وإن وضع إطار واضح لهذه الأنشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية القائمة بالفعل، لا يخدم الغرض من المساهمة في قضية المسؤولية الاجتماعية فحسب، بل يُسهّم في استفادة الشركات على المدى المستقبلي الطويل الأجل.

الخلاصة والتوصيات

إن الحصول على التمويل هو التحدي الأكبر الذي يواجه منطقتنا العربية بسبب نقص السيولة في معظم القطاع المصرفي والمالي، مما يؤدي إلى تدخل من الجهة النازمة لضخ السيولة التي سوف ينتج عنها ارتفاع في نسب التضخم وزيادة في الأسعار وبالتالي زيادة في نسب الفقر.

من هنا تبرز ضرورة البحث عن التمويل البديل لأجل الحفاظ على الاقتصاد، لاسيما للقطاعات الأكثر ضعفاً، وخاصة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية الشركات في المنطقة العربية.

يساهم الاعتماد على التقنيات الرقمية في تعزيز مسارات تطور المجتمع وقطاع الأعمال والخدمات العامة في العالم العربي، وبالتالي دفع عجلة التنمية

والتطوير ضمن جميع القطاعات والسير قدماً نحو تمكين الاقتصاد الرقمي المستدام القائم على المعرفة.

تحول أحد أفراد المجتمع - المستبدين من الخدمات المصرفية - من المعاملات النقدية إلى المدفوعات الرقمية ودخوله تحت مظلة الشمول المالي، يمثل دفعةً قوية لهذا الفرد نحو مزيدٍ من النجاحات المستقبلية ونقطة انطلاقٍ للاقتصاد نحو مزيدٍ من الازدهار. فحينما يبيع المزارعون مثلاً منتجاتهم عبر متجر إلكتروني، تسجل مدفوعاتهم ومستحققاتهم رقمياً، بما يتيح لهم الوصول إلى تسهيلات ائتمانية تساعد على شراء المزيد من الأراضي وزيادة منتجاتهم ومحاصيلهم وتطوير مشاريعهم جراء ذلك.

يحظى المستقبل الرقمي بالعديد من الخيارات المتاحة تحت مظلة مجتمع تنافسي، بما يعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. أحد تلك الخيارات الاقتصادية هو الشمول الرقمي والمالي الذي يتيح للمستهلكين والشركات، سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية، طرق دفع متعددة ووسائل أيسر للحصول على المستحقات وتتبعها. من شأن هذه التطورات تحسين وصول أصحاب المصلحة والأطراف ذات العلاقة للحلول والخدمات الائتمانية، وتوفير المزيد من مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة وتيسير ممارسة الأنشطة التجارية لأقصى حدٍ ممكن.

فيما يلي بعض التوصيات:

- حث المصارف المركزية على إصدار التعاميم والقرارات التي تجيز التوقيع الإلكتروني، وإصدار الهوية الرقمية المصرفية، ونموذج اعرف عميلك الإلكتروني المبسط (المرتبط بمخاطر العميل) وطرق مراقبتها.
- وضع آلية لترخيص عمل الوكلاء المصرفيين وآلية واضحة لمراقبة عملهم.
- خلق فئة جديدة متخصصة في التمويل الرقمي تكون شروط تأسيسها والترخيص لها ومراقبتها مختلفة عن آلية الترخيص والمراقبة المعتمدة للمصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض الصغير وغيرها.

- وضع آلية جديدة لحماية المعلومات الشخصية للعملاء مع ما يرافقها من آلية تقديم وملاحقة الشكاوى.
- تفعيل عمل مكاتب الاستعلام الائتماني عبر السماح لها باستعمال البيانات البديلة والتقييم السيكومتري للجدارة الائتمانية للعملاء.
- العمل على إصدار قانون رهن الموجودات المنقولة وإنشاء سجل إلكتروني لهذه الرهونات، يمكن الولوج إليه إلكترونياً من كافة مقدمي الخدمات المالية.
- وضع نظام ضمان للائتمان متطور للقروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وللقروض الصغيرة يكون الولوج إليها إلكترونياً، حيث يوفر طرف ثالث تخفيف مخاطر الائتمان للمقترضين عبر المنصة.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الشبكة الإلكترونية: <http://www.amf.org.ae>